

القاهرة: ١٦ من سبتمبر ٢٠٢١

السادة / إدارة الإفصاح  
البورصة المصرية

تحية وطيبه وبعد،،،

نتشرف أن نرفق لسيادتكم رد الشركة على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات للقوائم  
المالية المستقلة والمجمعة عن الفترة المالية المنتهية في ٣٠ يونيو ٢٠٢١ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،،،

محاسب / هشام نور الدين

رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

**MOPCO**  
Misr Fertilizers Production Company

شركة مصر لإنتاج الأسمدة



رد الشركة على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات  
عن الفحص المحدود للقوائم المالية المستقلة للشركة عن  
الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2021

عدد المرفقات (3 صفحة)

القاهرة 2021/09/14

الي السادة / أعضاء مجلس الادارة شركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبكو"

قمنا باعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة المرفقة لشركة مصر لإنتاج الأسمدة "موبكو" شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم (8) لسنة 1997 وتعديلاته والذي استبدل بالقانون رقم 72 لسنة 2017 والمتمثلة في قائمة المركز المالي الدوري المستقلة في 30 يونيو 2021 والبالغ إجمالي أصول نحو 8.546 مليار جنيه وكذا قائمة الدخل (الأرباح والخسائر) المستقلة التي أظهرت صافي ربح نحو 655,494 مليون جنيه و الدخل الشامل الدورية المستقلة ، والتغيرات في حقوق الملكية الدورية المستقلة والتدفقات النقدية الدورية المستقلة عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى وإدارة الشركة هي المسنولة عن اعداد القوائم المالية الدورية المستقلة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وتنحصر مسئوليتنا في التوصل الي استنتاج علي هذه القوائم المالية الدورية المستقلة في ضوء فحصنا المحدود لها .

#### نطاق الفحص المحدود :

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (2410) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المستقلة للمنشأة والمؤدي بمعرفة مراقب حساباتها" يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين بالشركة عن الامور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من اجراءات الفحص المحدود الأخرى .

ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود لا تمكنا من الحصول علي تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد تم اكتشافها خلال عملية المراجعة ، وعليه فنحن لا نبدي رأي مراجعة علي هذه القوائم المالية الدورية المستقلة

#### اساس الاستنتاج المتحفظ :

- تضمنت الاستثمارات نحو 1.002 مليار جنيه تتمثل في قيمة مساهمة الشركة في رأس مال الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية ( الشركة التابعة) المستحوذ عليها بموجب اتفاقية الاستحواذ في 11/ 8/ 2008 من خلال عقد مبادلة الأسهم ، وتم الاعتراف بالأسهم المصدرة مقابل الاستحواذ بالقيمة الاسمية للسهم (10 جنيه / السهم) وليس بقيمتها العادلة في تاريخ الاستحواذ بما لا يتفق والفقرة (18) من معيار المحاسبة رقم (29) تجميع الاعمال ، هذا ولم تحقق الشركة أي عائد من الاستثمار منذ تاريخ الاستحواذ .

ويتصل بهذا الشأن منح الشركة قروضاً للشركة التابعة منذ عام 2011 بلغت في 2021/06/30 نحو 4.512 مليار جنيه منها فوائد بنحو 1.682 مليار جنيه تمثل إجمالي الفوائد منذ بدء الإقراض للشركة التابعة وحتى تاريخ المركز المالي في 2021/06/30 وذلك في ضوء عقد الكفالة التضامنية الموقع من الشركة ، ولم يتم تحصيل اية مبالغ من أصل الدين والفوائد منذ بداية القرض حتي تاريخ إعداد التقرير حيث إن عقد التعديل الثاني الموقع بين البنوك والشركة التابعة (المقترض) وشركة موبكو (الضامن) أعطى الأولوية في السداد للبنوك المقرضة ، حتى عام 2022 ، ونشير إلي عدم قياس تلك القروض بطريقة التكلفة المستهلكة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (26) الأدوات المالية

نوصي بتطبيق متطلبات المعايير المحاسبية في هذا الشأن مع دراسة الموقف المالي للشركة المستثمر فيها والعائد الاستثماري للمساهم وأثر ذلك علي قيمة الإستثمار .

#### - رد الشركة

طبقاً لاتفاقية الاستحواذ والموقعة بين مساهمي شركة موبكو وشركة اجريوم والتي تم الاتفاق علي ان يقوم مساهمي اجريوم بنقل ملكية كافة الأسهم المملوكة لهم الي شركة موبكو مقابل قيام شركة موبكو باصدار أسهم جديدة تعادل الاسهم المملوكة لمساهمي موبكو القدامي والتي تعادل 99,616,188 سهم مدفوعة

بالكامل بقيمة اسمية عشرة جنية للسهم وتم قيد تكلفة الاستحواذ علي اساس القيمة الدفترية كما أن الشركة تعمل بكامل طاقتها الانتاجية وتقوم بسداد الاقساط للبنوك طبقا لجدول الاقساط المعتمد بين البنوك المقرضة . مع العلم بأن الشركة التابعة قامت بسداد الاقساط المستحقة عليها حتي 2021 / 06/30 .

- يتم احتساب الفوائد علي القرض المساند والممنوح للشركة التابعة وفقاً لأسعار عقد البنوك الممنوح الي الشركة التابعة وكذلك طبقاً للعقد الموقع بين شركة "موبكو" والشركة التابعة وموافقة الجمعية العامة للشركة .

- ولم يتم الاتفاق علي سداد القرض المساند نظراً لأن عقد التعديل الثاني والموقع مع البنوك بين كلاً من شركة ENPC (المقترض) وشركة موبكو (الضامن) والذي تم الموافقة عليه من مجلس إدارة الشركتين علي أن تكون الأولوية في السداد للبنوك المقرضة بالإضافة إلي إستخدام كامل فائض التدفقات النقدية للسداد المعجل والذي من المقرر أن ينتهي السداد في عام 2022 .

- تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (49) عقود التأجير علي أصول حق الانتفاع المستأجرة من المنطقة الحرة بدمياط بأثر لاحق ابتداء من يناير 2021 دون مراعاة متطلبات المعيار المذكور التي تفضي بالتطبيق بأثر رجعي مع الاعتراف بالأثر التراكمي بالأرباح المرحلة ، بالإضافة لذلك عدم الأخذ في الإعتبار عند حساب أصل حق الإنتفاع قيمة الزيادة في مقابل حق الإنتفاع بمبلغ 3.25 دولار/ م2 وقيمة فوائد التأخير عن عدم السداد .

نوصي بالإلتزام بمتطلبات المعيار المذكور ، وإجراء التسويات اللازمة .

#### - رد الشركة

الاعتراف بالأثر التراكمي للتطبيق الأولي للمعيار علي الأرباح المرحلة فان هذه المعالجه خاصه بعقود التأجير التمويلي التي كانت تخضع سابقا للقانون رقم 95 لسنة 1995 (و كان يتم معالجتها وفقا لمعيار المحاسبه المصري رقم 20 ) و الذي حل محله القانون رقم 176 لسنة 2018 حيث اصبح معيار المحاسبه واجب التطبيق من سنه صدور القانون و بالتالي تأثير الأرباح المرحلة بأثر التطبيق ولا يوجد لدي الشركة عقود تأجير تمويلي خاضعة لهذا القانون .

تم احتساب قيمة أصل حق الانتفاع طبقاً للقيمة التعاقدية الفعلية دون احتساب الزيادة وتم إنشاء مخصص بقيمة الفروق المحتملة وفوائد التأخير .

أما الألتزام بأحكام قانون الضرائب لمعالجة أصول حق الانتفاع للشركة التابعة فسيتم مراعاة ذلك مستقبلاً .

#### الاستنتاج المتحفظ :

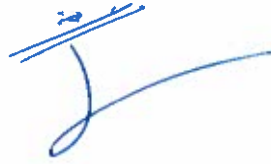
وفي ضوء فحصنا المحدود ، وباستثناء ما جاء بالفقرات السابقة علي القوائم المالية الدورية المستقلة ، لم يتم الي علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المستقلة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي الدوري المستقل في 30 يونيو 2021 وعن ادائها المالي الدوري المستقل وتدفعاتها النقدية الدورية المستقلة عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

#### فقرات توجيهية الانتباه :

مع اعتبار ما يلي تحفظاً:

- ورد بالإيضاح (30) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية إبرام الشركة إتفاق تسوية قامت معة شركة اجر يوم سابقاً "نيوترن حاليا" بالتنازل عن الدعاوي التحكيمية المقامة ضد مصر والشركات ذات الصلة ، ونقل ملكية كامل أسهم شركة اجر يوم إلي وزارة المالية .

- في ضوء الإيضاح رقم (31) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فقد تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال عام 2020 الي حالة من التباطؤ والانكماش نتيجة انتشار وباء كورونا ، وقيام دول العالم و مصر بإتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية لمنع إنتشار الوباء ، مما كان له الأثر علي النشاط الإقتصادي العالمي والمحلي ، ومما قد يكون له تأثيرات علي عناصر الأصول و الألتزامات ونتائج الأعمال خلال الفترات التالية المرتبطة بها ، وقد أشار الإيضاح إلي قيام الشركة بإتخاذ إجراءات للموازنة بين الإجراءات الإحترازية التي إتخذتها الدولة وبين إستمرار عملية الإنتاج ودعم قدرتها علي الإستمرارية ، و لم تتأثر مستويات الطلب علي منتجات الشركة وتوافر المادة الخام والتدفقات النقدية خلال الفترة المعروضة ، وفي ضوء عدم تحديد مدة لاستمرار الإجراءات الاحترازية يصعب علي الشركة في الوقت الحالي تحديد حجم وطبيعة الخطر وما يترتب عليه من أثار .



شركة مصر لإنتاج الأسمدة



رد الشركة على تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات  
عن الفحص المحدود للقوائم المالية المجمعة للشركة عن  
الفترة المالية المنتهية في 30 يونيو 2021

عدد المرفقات (3 صفحة )

القاهرة في 2021/09/01

الي السادة / أعضاء مجلس الادارة شركة مصر لأنتاج الأسمدة "موبكو"

قمنا باعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لشركة مصر لأنتاج الأسمدة "موبكو" شركة مساهمة مصرية خاضعة لأحكام القانون رقم (8) لسنة 1997 وتعديلاته والذي استبدل بالقانون رقم 72 لسنة 2017 والمتمثلة في قائمة المركز المالي الدوري المجمعة في 30 يونيو 2021 بإجمالي أصول نحو 24.832 مليار جنيه وكذا قائمة الدخل (الأرباح والخسائر) المجمعة بصافي ربح نحو 2,176 مليار جنيه و الدخل الشامل الدورية المجمعة ، والتغيرات في حقوق الملكية الدورية المجمعة والتدفقات النقدية الدورية المجمعة عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الاخرى وإدارة الشركة هي المسئولة عن اعداد القوائم المالية الدورية المجمعة والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية ، وتنحصر مسئوليتنا في التوصل الي استنتاج علي هذه القوائم المالية الدورية المجمعة في ضوء فحصنا المحدود لها .

#### نطاق الفحص المحدود :

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (2410) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة لمنشأة والمؤدي بمعرفة مراقب حساباتها " يشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين بالشركة عن الامور المالية والمحاسبية ، وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من اجراءات الفحص المحدود الأخرى .

ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية المراجعة التي تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي فإن أعمال الفحص المحدود لا تمكنا من الحصول علي تأكيدات بجميع الأمور الهامة التي قد يمكن اكتشافها خلال عملية المراجعة ، وعلية فنحن لا نبدي رأي مراجعة علي هذه القوائم المالية الدورية المجمعة

#### اساس الأستنتاج المتحفظ :

- تم قياس تكلفة الاستحواذ لحقوق ملكية الشركة التابعة (الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية بموجب إتفاقية الإستحواذ في 2008/8 علي أساس القيمة الدفترية في تاريخ الإقتناء بالقيمة الاسمية للأسهم المصدرة في تاريخ الإستحواذ ) وليس علي أساس القيمة العادلة بما لا يتفق والفقرة (18) من معيار المحاسبة المصري رقم (29) تجميع الأعمال والذي ينص علي قيام الشركة المقتنية بقياس الاصول المقتناة القابلة للتحديد والإلتزامات المحتملة علي أساس قيمتها العادلة في تاريخ الإقتناء ، وترتب علي ذلك تجميع أصول وإلتزامات الشركة التابعة بالقيمة الدفترية المثبتة بدفاتر تلك الشركة وإظهار الفروق (مساهمات رأسمالية) بنحو 1,927 مليار جنية ضمن حقوق الملكية بالقوائم المالية المجمعة ، وقد تضمنت تقاريرنا السابقة تحفظاً بهذا الشأن .

- مازال يتضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ نحو 447,138 مليون جنية قيمة تراخيص وإنشاءات بحرية خاصة بإنشاء الرصيف البحري بميناء دمياط والذي تم وقف العمل به لوجود نزاع علي الارض المقام عليها الإنشاءات ، وفي 20 مارس 2018 وافقت الجمعية العامة للشركة التابعة "الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية " علي تفويض رئيس مجلس إدارة شركة موبكو علي إتخاذ كافة الإجراءات نحو تسليم الموقع القديم للرصيف البحري وإستلام الموقع الجديد وما يرتبط بذلك من التوقيع علي عقد الترخيص الجديد للرصيف البديل مع هيئة ميناء دمياط والتسويات الخاصة بالترخيص القديم ، وقد احيط مجلس الادارة للشركة التابعة بذلك بالجلسة رقم 2019/3/5 ، الا أنه ورد خطاب من هيئة ميناء دمياط في 2021/4/1 بالتصديق علي إنشاء رصيف متعدد الغراض (عدا تسهيلات الشحن والتخزين ) علي نفقة هيئة الميناء لتصدير منتجات الشركة وبناء علي التصميمات الهندسية والدراسات المعدة بمعرفة الشركة التابعة إعتباراً من 2021/6/1 ، وحتى تاريخ إعداد التقرير لم نواف بدراسة الأثار المترتبة علي ذلك .

يتعين دراسة الإنخفاض في قيمة المشروعات تحت التنفيذ المترتبة علي قيام ميناء دمياط بإنشاء الرصيف ، وكذا الإلتزامات الفعلية و المحتملة في 2021/6/30 التي قد تنشأ نتيجة عدم استكمال المشروع (الرصيف البحري القديم ) ، واجراء ما يلزم من تسويات .





### - رد الشركة

طبقاً لاتفاقية الاستحواذ والموقعة بين مساهمي شركة موبكو وشركة اجريوم والتي تم الاتفاق علي ان يقوم مساهمي اجريوم بنقل ملكية كافة الأسهم المملوكة لهم الي شركة موبكو مقابل قيام شركة موبكو باصدار أسهم جديدة تعادل الاسهم المملوكة لمساهمي موبكو القدامي والتي تعادل 99,616,188 سهم مدفوعة بالكامل بقيمة اسمية عشرة جنية للسهم وتم قيد تكلفة الاستحواذ علي اساس القيمة الدفترية كما الشركة تعمل بكامل طاقتها الانتاجية وتقوم بسداد الاقساط للبنوك طبقا لجدول الاقساط المعتمد بين البنوك المقرضة .  
بالنسبة للرصيف البحري نظراً لعدم البدء في إنشاءات الرصيف البحري في الموقع الجديد و بالتالي يصعب في الوقت الحالي تحديد قيمة الإنخفاض في بند مشروعات تحت التنفيذ (الرصيف البحري القديم) و ما سيتم الإستفادة منه في الموقع الجديد تم تشكيل لجنة فنية لدراسة و تقييم كافة الإنشاءات و المعدات التي تم توريدها لتحديد قيمة الإنخفاض في الرصيف البحري بالموقع القديم و قيمة ما يتم الإستفادة منه في الموقع الجديد وفقاً لدراسة فنية معتمدة .

- تم تطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (49) عقود التأجير علي أصول حق الانتفاع المستأجرة من المنطقة الحرة بدمياط لشركة موبكو والشركة التابعة "الشركة المصرية للمنتجات النيتروجينية" بأثر لاحق ابتداء من يناير 2021 دون مراعاة متطلبات المعيار المذكور التي تقضي بالتطبيق بأثر رجعي مع الاعتراف بالأثر التراكمي بالأرباح المرحلة ويتصل بذلك عدم الأخذ في الإعتبار عند حساب أصل حق الإنتفاع قيمة الزيادة في مقابل حق الإنتفاع بمبلغ 3.25 دولار/ م2 وقيمة فوائد التأخير عن عدم السداد .  
ونشير في هذا الشأن الى عدم مراعاة أحكام قانون الضرائب رقم 91 لسنة 2005 بشأن إستهلاك أصول حق الانتفاع للشركة التابعة .  
نوصي بالالتزام بمتطلبات المعيار المذكور وأحكام قانون الضرائب المصرية ، وإجراء التسويات اللازمة .

### - رد الشركة

الاعتراف بالأثر التراكمي للتطبيق الأولي للمعيار علي الأرباح المرحله فان هذه المعالجه خاصه بعقود التأجير التمويلي التي كانت تخضع سابقا للقانون رقم 95 لسنة 1995 (و كان يتم معالجتها وفقا لمعيار المحاسبه المصري رقم 20 ) و الذي حل محله القانون رقم 176 لسنة 2018 حيث اصبح معيار المحاسبه واجب التطبيق من سنه صدور القانون و بالنالي تأثير الأرباح المرحله بأثر التطبيق ولا يوجد لدي الشركة عقود تأجير تمويلي خاضعة لهذا القانون .

تم احتساب قيمة أصل حق الانتفاع طبقاً للقيمة التعاقدية الفعلية دون احتساب الزيادة وتم إنشاء مخصص بقيمة الفروق المحتملة وفوائد التأخير .

أما الالتزام بأحكام قانون الضرائب لمعالجة أصول حق الانتفاع للشركة التابعة فسيتم مراعاة ذلك مستقبلاً  
الاستنتاج المتحفظ :

وفي ضوء فحصنا المحدود ، وباستثناء ما جاء بالفقرات السابقة علي القوائم المالية الدورية المجمعة، لم ينم الي علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي الدوري المجمع في 30 يونيو 2021 وعن ادائها المالي الدوري المجمع وتدفعاتها النقدية الدورية المجمعة عن السنة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية .

فقرات توجيهه الانتباه :





مع اعتبار ما يلي تحفظاً:

- ورد بالإيضاح (1-29) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية إبرام الشركة إتفاق تسوية قامت مع شركة أجريوم سابقاً "نيوترن حالياً" بالتنازل عن الدعاوي التحكيمية المقامة ضد مصر والشركات ذات الصلة ، ونقل ملكية كامل أسهم شركة أجريوم إلي وزارة المالية .
- في ضوء الإيضاح رقم (30) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية فقد عرضت معظم دول العالم ومنها مصر خلال عام 2020 الي حالة من التباطؤ والانكماش نتيجة الانتشار وباء كورونا ، وقيام دول العالم و مصر بإتخاذ العديد من الإجراءات الاحترازية لمنع إنتشار الوباء ، مما كان له الأثر علي النشاط الإقتصادي العالمي والمحلي ، ومما قد يكون له تأثيرات علي عناصر الأصول و الألتزامات ونتائج الأعمال خلال الفترات التالية المرتبطة بها ، وقد أشار الإيضاح إلي قيام الشركة بإتخاذ إجراءات للموازنة بين الإجراءات الإحترازية التي إتخذتها الدولة وبين أستمرار عملية الإنتاج ودعم قدرتها علي الأستمرارية ، وأنه لم تتأثر مستويات الطلب علي منتجات الشركة وتوافر المادة الخام والتدفقات النقدية خلال الفترة المعروضة ، وفي ضوء عدم تحديد مدة لاستمرار الإجراءات الاحترازية يصعب علي الشركة في الوقت الحالي تحديد حجم وطبيعة الخطر وما يترتب عليه من آثار .

